اكد ان مشكلة اللاجئين مشكلة موريتانية وليست مشكلة قومية او قبلية.. ونشطاء زنوج ينتقدون خطاباته

الرئيس ولد فال يهاجم الحركات السياسية الزنجية ويصفها بـ «المغردة خارج السرب»

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

شن الرئيس الانتقالي الموريتاني العقيد اعل ولد محمد فال امس هجوما لاذعا هو الاول من نوعه منذ وصوله للسلطة في الثالث من اب (اغسطس) 2005، على نشطاء الحركات الزنجية الموريتانية التي فضلت معارضة نظامه رغم الاجماع الذي تحقق حول خيارات المرحلة الانتقالية الحالية.

ووصف الرئيس ولد فال الذي يقوم حاليا بجولة داخل ولايات كيدماغة وغوغول الجنوبية التي تقطنها الاقليات الزنجية الموريتانية، نشطاء الحركات بالمغردين خارج السرب ما داموا فضلوا الشذوذ عن الاجماع الوطني الذي انعقد بعد ازاحة ولد الطايع.

وقال ان هؤلاء النشطاء المغامرين يرفضون الانضمام للبرنامج الانتقالي الوطني في وقت تشهد فيه موريتانيا تحولا نحو الاحسن بعد تغيير الثالث من اب (اغسطس).

وقال ولد محمد فال «لقد شهدت موريتانيا منذ تغيير الثالث اب (اغسطس 2005 تطورا سياسيا كبيرا قام به الموريتانيون انفسهم، ميزه اجماع وطني على جملة من الحلول للمشاكل التي تواجهها البلاد،وقد تمت مناقشة كل هذه المشاكل بحرية من قبل الموريتانيين في جو من التفاهم والتشاور».

واضاف «بدلا من الانخراط في هذا التوجه الوطني، اختارت شرذمة من المغامرين التغريد خارج السرب، ومحاولة تسيير امورنا على اسس اثنية وعرقية، ولهؤلاء اقول لا، ليس لاي كان ان يسير امور الموريتانيين بدلا عنهم، فوحدهم الموريتانيون مخولون بتسيير امورهم، ومن دون اي تدخل من اي كان (...) وعلى هؤلاء ايا كانوا، وحيثما كانوا، ان يدركوا ان الطريق الذي اختاروه لن يوصلهم لما يريدون»، وهذه اول مخاطبة صريحة يوجهها رئيس موريتاني لجموعات الانفصاليين الزنوج الذين يعارضون تغلب العرب الموريتانيين على شؤون موريتانيا وعلى حساب المجموعات الزنجية، حسب خطابهم السياسي.

وواصل ولد فال هجومه على نشطاء الانفصاليين الزنوج قائل «اننا نسير بالوتيرة التي حددناها بخطى ثابتة ولن نزيد في سرعتنا الا بالمقدار الذي تسمح به ظروفنا ومتي شئنا، وفي انتظار ان يتضح لهؤلاء المغامرين انه ليس لدينا ما نخفيه واننا تعودنا على مناقشة شؤوننا بحرية، اقول لهم ان موريتانيا قادرة على حل مشاكلها بنفسها بعيدا عن املاءات الغير».

واعترف ولد فال بوقوع تجاوزات في العهد الماضي في ملف الزنوج خلال الاحداث الدموية التي وقعت بين موريتانيا والسنغال عام 1989 قائلا «نعم لقد شهدت بلادنا احداثا مؤلمة سنة 1989 مصدرها حدوث تطرف غريب على قيمنا وبعيد كل البعد عن روح التسامح التي ظل شعبنا ينتهجها في تسيير شؤونه».

وقال انه بامكاننا حل مشاكل موريتانيا داخل موريتانيا وبدون اللجوء لحلول تثير الكراهية والتفرقة وعدم التسامح، ذلك ان الكراهية وتصفية الحسابات لم تجلب قط لشعوب العالم التي مرت بها سوى البؤس والشقاء.

وشدد العقيد ولد فال بانفعال شديد على قضية المواطنة في اشارة منه للزنوج الذين لديهم امتدادات عرقية في السنغال المجاورة فقال «المواطنة لا تعني الانتماء الى القبيلة او العرق، وانما تعني تمحض الولاء للوطن، ذلك ان الولاء عندما يكون للقبيلة او العرق سيقود حتما الي اثارة الفتنة والانزلاق الى متاهات الفرقة والشقاق، وهي امور تنافي مبادئ الديمقراطية».

وانتقد الرئيس ولد فال نشطاء الحركات الزنجية الذين يستغلون، حسب قوله المنابر الدولية للاساءة لموريتانيا قائلا «ومن الغريب ان بعض المواطنين يرمون بلادهم بالعنصرية، ويثيرون ضدها قضايا مسيئة، بكل وقاحة ودون اي وازع وطني».

وقال «ان العنصرية ليست امرا لصيقا بلون او عرق او قبيلة او دين معين، وانما هي ظاهرة قد توجد في اي شعب واي بلد، انها مرض اجتماعي يتعين علاجه، وامر فظيع لا يمكن ان نقبل به، ونحن نرفض ان تطرح قضايانا من هذا المنظور، لان موريتانيا ليست بلدا عنصريا، ولا نرضي لها اطلاقا ان تكون كذلك».

وقال «ان الطرح العنصري وليد عقلية جديدة بدأت تغزونا وهي دخيلة على مجتمعنا، اراد مسوقوها ان ينفذوا من خلالها الي اوساطنا لفرض دعاية رخيصة واثارة فتنة قد تجر البلاد الى الحروب الاهلية.. وهذا امر مرفوض مردود على اهله، ولن نقبل به وسنكون له بالمرصاد».

وقال انما يقوم هؤلاء (نشطاء الحركات الزنجية الذين يمارسون العمل السياسي انطلاقا من عواصم افريقية وغربية) بدعاية مكشوفة تستخدم لتفكيك بلدنا، ولاغراض ذاتية لا علاقة لها بالشعب الموريتاني، فنحن نعرف اولئك الذين يقفون وراءها، والشعب الموريتاني يعرفهم ويعي طروحاتهم الهدامة.. انهم فئة ضالة وشاذة تتخذ مثل هذه الاطروحات الحقيرة لايذاء شعبنا ولالحاق الضرر بسمعة البلاد الطيبة، وهي اطروحات نرفضها رفضا قاطعا.

واضاف العقيد ولد فال الذي كان يمزج في خطابه بين اللغتين العربية والفرنسية «اننا لن نقبل بأي حال من الاحوال ان توجه بلادنا وجهة خاطئة او ان تقوض آمالنا او ان ينسف البناء الذي شيدناه معا وباجماع وطني، وليكن هذا واضحا لكل الموريتانيين».

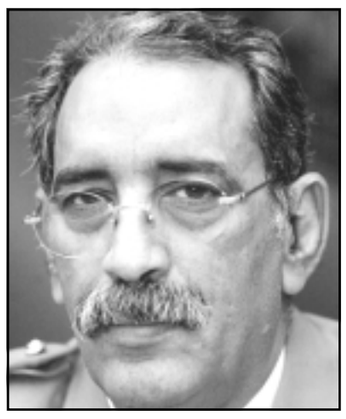

العقيد اعل ولد محمد فال

ورد مفكرو الحركات الزنجية التي هوجمت في هذه الخطابات على الرئيس ولد فال ببيانات ومقالات نشروها على مواقعهم على الانترنت.

واكد هؤلاء النشطاء رفضهم لما تضمنته خطابات الرئيس فال مطالبين بحل مشكلة اللاجئين وباجراء حوار معهم للتفاهم حول مستقبل موريتانيا.

وكان نشطاء الجناح المعتدل في الحركات الزنجية الموريتانية المعروف باسم «افلام/التجديد» والذي فضل العودة للعمل السياسي داخل موريتانيا، قد طالب الرئيس ولد محمد فال الاسبوع الماضي، بالبدء في ايجاد حلول لمشكلة اللاجئين.

برلمانية مغربية تسعى لاخراج مدينتها من التهميش

حليمة عسالي: العمل السياسي يتجسد أكثر في القرب من المواطنين

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من طاهر الطويل:

استأثرت النائبة البرلمانية المغربية حليمة عسالي، في الآونة الاخيرة، باهتمام وسائل الاعلام المحلية، واصبحت شهرتها تضاهي العديد من السياسيين البارزين، لدرجة ان برنامجا تلفزيونيا جديدا متعلقا بشؤون البرلمان ارتأى ان يخصص حلقته الاولى لتلك البرلمانية والتعريف بمجهوداتها في مجال التنمية الاجتماعية.

تنتمي حليمة عسالي لمدينة خنفيرة الواقعة على سفوح جبال الاطلس المتوسط (وسط البلاد)، واغلب سكان المنطقة امازيغ يشتغلون بالفلاحة، وعسالي اول امرأة من تلك المدينة تلج البرلمان، ونجحت في «اللائحة الوطنية» لحزب «الحركة الوطنية الشعبية» (اغلبية حكومية) ضمن «كوتا» خاصة بالنساء.

تصدرت هذه البرلمانية الامازيغية اغلفة الصحف والمجلات لعدة شهور، على اثر الدعوى القضائية التي رفعتها ضد احدى الاسبوعيات الناطقة بالفرنسية، بتهمة السب والقذف. وربحت عسالي الدعوى، ابتدائيا واستئنافا، حيث وقع تغريم الاسبوعية بحوالي 100 الف دولار.

وامام مفاجأة الجميع، قررت البرلمانية التنازل عن ذلك المبلغ، لان ما كان يهمها ـ كما تقول ـ هو ان ينصفها القضاء. وكشفت انها سامحت الصحافيين العاملين في الاسبوعية المذكورة عن خطاهم في حقها، لانهم مازالوا شبانا جرى استغلالهم في الحملة ضدها، على حد تعبيرها. وبالمقابل، وجهت اللوم لاشخاص لم تسمّهم، ولكنها ذكرت ان جلهم ينتمي لحزبها، قالت انهم هم من اوحوا لتلك الاسبوعية بما كتبت، لمجرد الغيرة منها وسعيا لتشويه سمعته امام الناس.

لا تتردد حليمة عسالي في الجهر بمهنتها: «انني فلاحة»، وترى ان عمل البرلماني ينبغي ان يتجسد اكثر في القرب من المواطنين وخاصة ابناء مدينته. ولذا، فهي تركز جهودها على البعد الاجتماعي من خلال مشاريع ملموسة. ويتحدث الناس في خنيفرة عن اعمالها بنوع من الامتنان، فهي ترأس عدة جمعيات للخدمات الاجتماعية لفائدة الفتيات والفئات المعوزة، وتقوم رفقة مسؤولين آخرين بمساع لدى السلطات المحلية وكذا لدى الحكومة من اجل تنمية المدينة، وهي مساع بدات تعطي ثمارها،

حليمة عسالي

ويستدل المتتبعون على ذلك باصلاح الطرق وتوسيع شبكة الانارة العمومية ومجاري الصرف الصحي ودعم القطاع الرياضي (ولاسيما الرياضة النسائية) والانشطة الشبابية وغيرها.

حليمة عسالي التي تعيش عقدها الخامس بقدر كبير من الحيوية والامل والنشاط المهني والانساني، تعدّ منحدرة من عائلة اصيلة في خنيفرة، وهي مقترنة باحد اعيان هذه المدينة محمد امهروق، ولا يظللهما عش الزوجية فقط، بل يجمعهما ايضا الهم السياسي والعمل الاجتماعي، علما بأن زوجها من احفاد «موحى وحمو الزياني» (استشهد عام 1921) احد ابرز رموز المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي.

القذافي يعلن معارضته لمحاكمة الرئيس الليبيري السابق تايلور

■ طرابلس ـ يو بي آي: اعلن الزعيم الليبي معمر القذافي معارضته لمحاكمة الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، معتبراً اياه بأنه «ضحى» من أجل بلاده بتنازله عن السلطة في عام 2003 ما أدى الى ايقاف الحرب الاهلية في ليبيريا.

واعتبر القذافي في كلمة له ليل السبت، في حفل عشاء أقامه على شرف الرئيسة الليبيرية إيلين جونسون، التي تقوم حالياً بزيارة الى طرابلس، ان الاعتداء على حرمة اللجوء السياسي لتايلور في سيراليون «سابقة خطيرة مثل سابقة الرئيس التشادي السابق «حسين هبري» الذي يتحدثون عن تسليمه لمحكمة دولية».

وفيما حيا الزعيم الليبي شجاعة الرئيسة الليبيرية لتحملها المسؤولية في بلادها والتي ادت الى إيقاف الحرب الاهلية دامت أكثر من 14 سنة، دعاها الى «منع هذه السابقة الخطيرة»، باعتبار أن تايلور هو «احد مواطني بلادها».

وقال «كان يجب ان تكون لافريقيا مصداقية».

وبينما عبر عن «ارتياحه» لدخول التعددية الحزبية الى القارة، الا انه اشار إلى أن مثل هذه التعددية «يبدو أنها لن تحقق الاستقرار لافريقيا».

مضيفاً «ان هذه مشكلة تواجهها أفريقيا اليوم ويجعلنا لا نطمئن لنتائج الانتخابات».

وأوضح ان الوضع الذي مرت به ليبيريا تواجهه الآن السودان وتشاد وساحل العاج وموريتانيا وغينيا بيساو ودول القرن الإفريقي عموما.

وانتقد القذافي بشدة فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة السمراء، مؤكدا انها «أثرت تأثيرا سيئاً على القارة»، معتبراً ان العقليات التي تحكمت في أفريقيا في تلك الفترة هي «عقليات عسكرية غير مؤهلة للسياسة والاقتصاد والإدارة».

ولاحظ القذافي أن الصراعات الموجودة حالياً في القارة «فتحت الباب على مصراعيه لعودة قوى الاستعمار مرة أخرى الى افريقيا»، مشيراً الى وجود قوات لاكثر من سبعين دولة فوق الأرض الافريقية باسم قوات حفظ السلام.

وقال «اذا استمرت افريقيا في هذا الانحدار ستصبح قارة تحت الوصاية الدولية ونجد قارتنا محتلة في يوم ما بالقوات الأممية». واستعرض القذافي شهادات حول ما اسماه انتهاكات وفضائح القوات الدولية في القارة الافريقية، واصفاً هذه الانتهاكات بـ «السيئة والمخجلة».

الجزائر ترفض طلبا ليبيا لاستغلال المياه الجوفية على حدودها

■ الجزائر ـ يو بي أي: رفضت الجزائر طلباً تقدمت به ليبيا من اجل ضخ المياه الجوفية على الحدود المشتركة بين البلدين.

وقال المدير العام للوكالة الوطنية للموارد المائية الجزائرية، رشيد طايبي، في تصريح لصحيفة الخبر امس الاحد أن قرار بلاده المتخذ في اطار اللجان المشتركة المختصة بين وزارات المياه للبلدان الثلاثة (الجزائر ـ ليبيا ـ تونس) يهدف الى الحفاظ على المخزون المائي الهام للبلاد.

وأوضح طايبي أن ليبيا تقدمت بطلب ضخ للمياه على الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا وتونس، ليتم نقلها عبر خطوط الانابيب من واحات غدامس (الجزائر) في الجنوب الغربي نحو الجماهيرية الليبية، لكن الجزائر رفضت هذا الطلب «لانها هي التي تملك اكبر مساحة توجد فيها هذه المياه»، مشيرا الى ان الاحتياطي الجزائري من هذه المياه يفوق الـ 40 ألف مليار متر مكعب.

وأشار المسؤول الجزائري الى ان كل الدراسات لم تؤكد ان كانت هذه المياه متجددة أم لا، مؤكداً ان الدراسة التقنية الاولية المنجزة من طرف اللجان المشتركة للبلدان الثلاثة تشير الى ان المياه الجوفية يمكن ان تنفد في مدة لا تتجاوز 50 سنة إن استمر الضخ على ما هو عليه اليوم.

وقال طايبي ان كميات المياه الجوفية المستغلة حالياً في إطار مشروع ليبيا المعروف بالنهر الصناعي العظيم يتم ضخها من طبقات المياه النوبية، كما تسمى جيولوجياً، في حوضين رئيسيين، هما حوض أسرير وحوض مرزوق، مشيراً الى ان الدراسة التقنية المنجزة من طرف خبراء البلدان الثلاثة والممولة جزئياً من طرف الامم المتحدة، أثبتت أن هذين الحوضين لا يربطهما اي رابط مع المياه الجوفية بين البلدين «على عكس ما ورد من إشاعات بهذا الشأن».

الى ذلك، قال وزير الموارد المائية الجزائري عبد الملك سلال أن بلاده ستنجز مشروعاً مشابها للنهر الصناعي العظيم الليبي، وهو مشروع عين صالح ـ تمنراست بالصحراء الكبرى، والذي سيتم من خلالها نقل المياه الجوفية نحو الشمال بغرض استغلالها، وسيكلف المشروع الجزائري الذي لم تنجز البلاد مثله من قبل أكثر من 1 مليار دولار.

ويمتد هذا المشروع الذي سيطرح في مناقصة دولية لإنجازه قريباً على مسافة 750 كم.

مبارك تمسك بتبني موقف محايد من النزاع ومن تطورات العلاقات المغربية الجزائرية

السلطات المغربية تعتقل ثمانية ناشطين صحراويين بينهم معتقل سياسي سابق خلال مظاهرة لاحياء الذكرى الثالثة والثلاثين لتأسيس جبهة البوليزاريو

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

قالت وكالة الانباء الجزائرية ان مدينة العيون شهدت مظاهر احتجاجية نهاية الاسبوع الماضي اسفرت عن اعتقال ثمانية ناشطين صحراويين بينهم معتقل سياسي سابق.

وقالت مصادر صحراوية ان السلطات المغربية في كبرى المدن الصحراوية واجهت بعنف شديد مظاهرات قام بها طلبة المدينة لاحياء الذكرى الثالثة والثلاثين لتأسيس جبهة البوليزاريو.

وقالت المصادر ان العشرات من الطلبة الصحراويين قد تم توقيفهم الا ان السلطات ابقت قيد الاعتقال ثمانية طلبة ومعهم المعتقل السياسي السابق عبد العزيز داي.

وتخشى السلطات المغربية اضطرابات قوية تقوم بها جبهة البوليزاريو لاحياء ذكرى تأسيسها في اجواء تثير اهتمام وسائل الاعلام وذلك على غرار اضطرابات شهدتها العام الماضي مدينة العيون ومدن مغربية اخرى لابراز مطالبها في اقامة دولة مستقلة في الصحراء التي كانت تحت الاستعمار الاسباني حتى 1976 ويقول المغرب انها جزء من ترابه الوطني.

ويحاول الناشطون الصحراويون المؤيدون لجبهة البوليزاريو ابراز مطالب الجبهة ورفع شعارات مؤيدة لها والتلويح باعلامها في اي مكان او زمان تتاح لهم الفرصة لذلك وكانت اخر هذه المحاولات اثناء الاحتجاج على تدخل الشرطة اثر اصابة طالب صحراوي في حادثة سير بمدينة العرفان بالرباط. ويقترح المغرب منذ عدة شهور منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية الا ان جبهة البوليزاريو وتدعمها الجزائر ترفض هذا الاقتراح وتقول بحق تقرير المصير بواسطة استفتاء تنظمه الامم المتحدة للتقرير بين الاندماج بالمغرب او اقامة دولة مستقلة.

وتمسك الرئيس المصري حسني مبارك اثناء زيارته للمغرب بتبني موقف محايد من النزاع وعدم تحديد موقف من مقترح المغرب حول الحكم الذاتي وكذلك من تطورات العلاقات المغربية الجزائرية في وقت تحدثت فيه مصادر صحافية عن رغبته بالقيام بدور وساطة بين البلدين لترطيب الاجواء بينهما.

وقال البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة ان البلدين مصر والمغرب اكدا «تأييدهما للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحت اشراف الامم المتحدة من اجل التوصل الى حل سياسي نهائي لقضية الصحراء بما يخدم الاستقرار والتنمية والبناء والتطور في المنطقة المغاربية بكاملها». وجدد الرئيس الجزائري الاسبق احمد بن بلة تأييده لحل سياسي لنزاع الصحراء الغربية في اطار السيادة المغربية. ونقلت وكالة الانباء المغربية تصريحات للرئيس الجزائري لمجلة (شراع) اللبنانية قال فيها انه كان سباقا منذ اكثر من عقد من الزمان الى اقتراح حكم ذاتي للاقاليم الصحراوية في اطار السيادة المغربية يضع حدا لصراع لا يخدم مصالح الشعوب في المغرب العربي. وشدد الرئيس الجزائري الاسبق على «رفضه لفكرة التقسيم على اساس انها خلقت في السابق وضعا غير طبيعي فرضه المستعمر». وبخصوص العلاقات المغربية الجزائرية اعرب السيد بن بلة عن تفاؤله «بتحسين تلك العلاقات في ظل الروابط التاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين لأن ما جمعهما هو اكثر ما يفرقهما» مشددا على ان الحدود التي لم يعد لها اي اعتبار في القانون السياسي الراهن يجب الا تعطل مسيرة الوحدة والتكتل في المغرب العربي ولا ان ترهن مستقبل الاجيال القادمة.

من جهة اخرى رفض مسؤول مغربي اضفاء طابع سياسي على الاضطرابات التي تعرفها مدينة العيون ومدن صحراوية اخرى واكد وزير العدل المغربي محمد بوزوبع ان المشاكل المطروحة في الصحراء الغربية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، وليست ذات طابع سياسي. وابرز الوزير المغربي امام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمنظمة الامم المتحدة اثناء دراسة التقرير الدوري الثالث للمغرب حول تفعيل مقتضيات الميثاق الدولي المتعلق بهذه الحقوق، ان مواطني هذا الجزء من المغرب ممثلون جميعهم بالمجالس البلدية ومنخرطون في جمعيات متنوعة وان الحكومة تاخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم الاقتصادية. ودعا بوزوبع اعضاء اللجنة الى «القدوم للاطلاع بعين المكان على الممارسة الكاملة لمواطني هذه المنطقة لحقوقهم»، مشيرا الى ان «عدم ارتياح البعض (لهذه الحقوق) لا يمكن ان يبرر تسييس هذه القضية». وقال الممثل الدائم للمغرب بجنيف ان المغرب «يعتبر الصحراء جزءا لا يتجزا من ترابه. وانه تبعا للحرص، منذ سنة 1956، على استكمال الوحدة الترابية للبلاد فقد تواصل مسلسل لاسترجاع الاراضي الى حدود سنة 1975، وفي هذا التاريخ، تم اختلاق نزاع. وتدخلت منظمة الامم المتحدة لكن تبين ان مقترحات التسوية المقدمة غير قابلة للتنفيذ».

ودعا محمد لوليشكي اللجنة للقيام بقراءة متأنية لتقرير الامين العام للامم المتحدة الذي نشر في نيسان (ابريل) الماضي، والذي دعا فيه هو واعضاء مجلس الامن كافة الاطراف الى التفاوض من اجل التوصل الى حل نهائي للنزاع.

ووصف لوليشكي الحل المتمثل في الحكم الذاتي بـ «الديمقراطي» مضيفا ان الامر يتعلق بحل «سيتم التفاوض بشأنه لا فرضه».

العاهل المغربي يترأس استعراضا عسكريا بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس القوات المسلحة الملكية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: ترأس العاهل المغربي الملك محمد السادس القائد الاعلى ورئيس اركان الحرب العامة للقوات المسلحة المغربية برفقة شقيقه الامير مولاي رشيد امس الاحد بالرباط استعراضا عسكريا بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس القوات المسلحة الملكية.

وشاركت في الاستعراض الثانويات العسكرية ومدارس تكوين الضباط ومدارس التكوين شبه العسكرية التابعة للدرك الملكي والقوات الملكية الجوية والبحرية الملكية ومدارس ومراكز تكوين ضباط الصف ووحدات القوات البرية والامن الوطني.

كما شاركت فيه وحدات اجنبية من فرنسا والكونغو والغابون والنيجر والكونغو

وقالت مصادر وزارة الاتصال المغربية ان الوزارة اعتمدت 297 صحافيا مغربيا واجنبيا لتغطية الاحتفالات.

عشرة آلاف متظاهر في باريس للاحتجاج على قانون الهجرة الجديد ومطالب بتسوية وضعية كل الاجانب المقيمين بطريقة سرية

باريس ـ «القدس العربي» من شوقي أمين:

منذ سنوات لم تعرف فرنسا مساندة لفئة المهاجرين مثل التي شهدتها يوم السبت الماضي في العاصمة الفرنسية باريس، حيث لبى مالا يقل عن 10 آلاف مواطن نداء تنظيم (متحدون لمواجهة الهجرة الانتقائية)، التي تنضوي تحتها 460 جمعية حقوقية مناهضة لفلسفة الحزب الحاكم بقيادة وزير الداخلية ساركوزي الذي يبدو أنه سيجعل من ملف الهجرة كما جرت العادة ورقة انتخابية لدخول معركة الاستحقاق الرئاسي المقبلة التي من المتوقع أن يكون احد اكبر مرشحيها.

ولقد انطلقت مسيرة الاحتجاج في حدود الساحة الرابعة مساء انطلاقا من ساحة «الجمهورية» في قلب باريس باتجاه ساحة (سانت أوغستان) تقدمتها شخصيات سياسة معروفة خاصة من اطياف اليسار والحزب الاشتراكي المعارض الى جانب ممثلين عن رابطات حقوق الانسان والحركات المناضلة ضد العنصرية والتمييز.

وفي جو مهيب تخللته هتافات «لا لقوانين ساركوزي» ولا «للهجرة الانتقائية» وشعارات معادية حملت اوصافا ونعوتا محقرة لقانون الهجرة الجديد الذي سيصوت عليه البرلمان الفرنسي نهائيا وبشكل رسمي غدا الثلاثاء، بعد ما استغرق النقاش حوله أكثر من اسبوع نظرا لحجم التغيير الذي اقترحه وزير الداخلية على سياسة الهجرة التي ستقطع مع كل الاشكال الانسانية السائدة لحد الآن وانتهاج براغماتية تغلب المنطق الاقتصادي والمصلحي على أي منطق آخر، باعتراف وزير الداخلية نفسه الذي اكد في كل تصريحاته ان «فرنسا عليها ان تختار مهاجريها» على ان «يكونوا مهاجرين أكفاء ومتعلمين» لا مهاجرين اقتصاديين في اشارة الى مهاجري افريقيا وبعض بلدان المغرب العربي الذين يغامرون بأنفسهم في ركوب مخاطر البر والبحر للالتحاق بالجنة الفرنسية.

وما من شك، أن هذه المظاهرة الحاشدة ضد قانون الهجرة الجديد إنما جاءت لتعبر عن قلق ومخاوف شرائح واسعة من المجتمع الفرنسي بشقيه المدني والسياسي عما باتوا يعتبرونه مساسا بكرامة الانسان وشرفه كما أوضحته بجلاء رسومات ومطبوعات تظهر رجلا يلقى به في المزبلة تقابلها عبارة «ممنوع الرمي في المزبلة» في استهجان واضح لمبدأ الهجرة الانتقائية التي تعمل بمبدأ التمييز والمفاضلة، فالمهاجر الفقير والامي لا مكانة له في المشهد الاجتماعي الفرنسي اليوم بينما تفتح الباب على مصراعيه أمام مهارات وكفاءات دول الجنوب.

وعلى إيقاع هتافات «ليس المهاجرون وعديم بطاقات الاقامة من يستحقون الطرد، بل ساركوزي» واصلت المسيرة طريقها على نغمات موسيقية افريقية وزغاريد كانت تطلقها نساء وفتيات بين اللحظة والاخرى، وسط نداءات بتسوية وضعية كل المهاجرين دون استثناء.

وتجدر الاشارة الى ان مختلف التنظيمات والجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين الموجودة في كامل التراب الفرنسي انضمت الى المظاهرة ما منحها ثقلا ووزنا باغتا الادارة بما فيها وزارة الداخلية حيث لم تكن تتحسب لكذا تجنيد، فالرقم المعلن عنه رسميا من قبل الشرطة الفرنسية تجاوز بقليل العشرة آلاف متظاهر يحيل بداهة الى قوة التنظيم الذي لاقى استحسانا كبيرا لدى ممثل حزب الخضر «نويل مامير» الذي اوضح لـ «القدس العربي» ان «فرنسا بخير ومجتمعها ليس عنصريا كله» مفيدا في نفس الاتجاه «ان اليقظة اليوم لمواجهة الافكار المتطرفة والكارهة للاجانب أضحت واجب كل فرد يتطلع للسلم المدني».

من جهته، عبر «أوليفيه بوزونسنو» الناطق الرسمي لحزب الرابطة الشيوعية الثورية المحسوب اصطلاحا على اليسار المتطرف المتشبع بأيديولوجيا ترو تسكي عن امتعاضه من فلسفة تستقي حسبه معينها من ثقافة اليمين المتطرف الكاره للاجانب، معتبرا في ذات المقام ان «مشروع الهجرة الجديد سيطحن آلاف العائلات المهاجرة في بلادنا من تدفع الضرائب وتساهم في بناء الاقتصاد الوطني» فبالنسبة لذات المتحدث فان «الهجرة ليست مشكلة على الاطلاق» في حالة ما اذا تحلى المسؤولون في فرنسا بالشجاعة السياسية «لتوزيع عادل ومنصف للثروة» في انتقاد واضح للنهج الليبرالي الفاحش الذي بدأ يفرض نفسه بقوة في الساحة الفرنسية في سياق منافسة عالمية وأوروبية «تأمركت» بحسب التعبير الذي تتداوله بعض أطياف وتيارات اليسار الفرنسي.

في مقابل ذلك، لم يتردد السيناتور الاشتراكي (جان لوك ميلينشون) في تصريح لـ «القدس العربي» في وصف قانون الهجرة الجديد «بالكاره للاجانب» وبأنه لن يسهم من وجهة نظره الا في تضخيم أعداد المهاجرين السريين «مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر التهميش والتفقير لكائن بشري اختار الارض الفرنسية للعيش، ولن يكون ذلك حسبه دون ان تكون له عواقب وخيمة على التماسك الاجتماعي ومستقبل المجموعة الوطنية.

في الاثناء طالبت الناطقة الرسمية لحزب «الكفاح العمالي» (أرليت لا غيي) بتسوية وضعية كل المهاجرين السريين في البلاد لان عدم القيام بذلك من منظور ذات الشخصية سيعزز من طوابير المغلوبين على أمرهم وسيعطل كل سياسات الادماج في النسيج الاجتماعي.

جانب من المظاهرات التي جرت في باريس ضد قانون الهجرة

للتذكير فان مشروع قانون الهجرة الجديد ينص على تقليل فترة اقامة الاجانب العاملين في فرنسا وفق شروط متشددة، إذ سيطلب من الأجنبي المقيم ان يثبت للادارة أن له وظيفة قارة ودخلا منتظما كما انه سيلزمه ذات القانون بإتقان اللغة الفرنسية والتمكن من تاريخ وثقافة البلاد واحترام النشيد الوطني ان هو أراد الحصول على الجنسية الفرنسية كما أنه يضيق على المهاجرين الذين يرغبون في استقدام أسرهم وفق شروط قاسية اعتبرتها منظمة حقوق الإنسان الفرنسية «انتهاكا لحقوق الأجانب ولرغبتهم في لم شمل عائلاتهم» كما تعتبره المنظمة «بمثابة آلية انتقاء عنصرية للمهاجرين».

خلال عملية تمشيط للمنطقة

توقيف 20 مرشحا افريقيا للهجرة السرية في مدينة الناظور المغربية

الرباط ـ «القدس العربي»:

اوقفت السلطات بمدينة الناظور المغربية 20 مرشحا للهجرة السرية ينتمون الى بلدان افريقية جنوب الصحراء، وذلك خلال عملية تمشيط قامت بها الشرطة في المنطقة.

وحسب السلطات فانه يوجد من بين هؤلاء المهاجرين السريين خمسة مرشحين من سيراليون وخمسة من الغابون وثلاثة من السودان واثنين من غامبيا واثنين من البنين ومواطن من زيمبابوي وآخر من الكاميرون ومواطن من غانا ومن نيجيريا والكونغو.

واشارت المصادر الى ان افراد الشرطة اوقفوا مواطنا تونسيا مرشحا للهجرة السرية ,مضيفا ان المهاجرين السريين الذين كانوا يعتزمون الدخول الى مدينة مليلية المحتلة قد تم تسليمهم الى مصالح.

واوقفت السلطات منذ بداية السنة الجارية 1063 مرشحا للهجرة السرية من بينهم 118 جزائريا وتونسيان و293 آسيوياً والباقون من بلدان افريقيا جنوب الصحراء. واكد مسؤول اوروبي دعم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لمؤتمر افريقي اوروبي يعقد في المغرب لمناقشة الهجرة السرية في يوليو (تموز) المقبل.

وقال فرانكو فراتيني المفوض الاوروبي المكلف بالشؤون الداخلية والعدل ان المفوضية الاوروبية تلتزم مباشرة بتقديم دعمها للمؤتمر الاوروافريقي حول الهجرة والتنمية المقرر عقده في تموز (يوليو) المقبل بالرباط.

واوضح فراتيني في ختام المؤتمر الـ 12 لوزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط، ان هذا اللقاء الذي يجمع البلدان المستقبلة للهجرة وبلدان العبور والبلدان المصدرة للمهاجرين، يشكل موعدا هاما من اجل التصدي للتحديات التي تطرحها مسالة الهجرة التي قال انها تهم بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط على حد سواء.

واعتبر ف ان تعاونا، على مستوى تدبير هذه المسألة، يأخذ بعين الاعتبار انشغالات البلدان المستقبلة للمهاجرين وبلدان العبور والبلدان المصدرة للهجرة، هو الكفيل وحده بايجاد حلول مقبولة من قبل الجميع لهذه الظاهرة .

وقال فراتيني ان التشاور بين وزراء الداخلية في بلدان غرب المتوسط حول الارهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة يكشف ان لبلدان ضفتي المتوسط ارادة مشتركة من اجل ايجاد حل نهائي لهذه الظواهر التي تمثل، خطرا يتهدد استقرار المنطقة بكاملها.

واعرب عن استعداده لتقديم ليس فقط دعم المفوضية الاوروبية السياسي للبلدان العشرة في منطقة غرب المتوسط بل ايضا دعم المفوضية داخل المجلس الاوروبي .

واكد فراتيني على ضرورة ارتكاز العلاقات بين بلدان ضفتي المتوسط على استراتيجية للتعاون ملموسة وقابلة للتطبيق على المستوى التقني بين الشرطة ومبادرات من اجل التصدي للمصادر العميقة للتهديد الارهابي والجريمة المنظمة مع امكانية تبادل المعلومات بشكل عملي.

قضية كليرستريم: الجنرال فيليب روندو يكسر جدار الصمت ويعلن رفضه الامتثال أمام القضاء

باريس ـ «القدس العربي» من شوقي أمين:

لأول مرة منذ اندلاع ما أصبح يعرف بقضية كليرستريم التي ما زالت تسمم الحياة السياسية الفرنسية وشوهت إلى حد كبير المؤسسات الرسمية بدءا بقصر الرئاسة والحكومة مرورا بالعدالة وأجهزة المخابرات، خرج الجنرال روندو الشاهد المركزي في فضيحة كليرستريم من صمته أمس الأحد مبرئا ساحة الرئيس شيراك ورئيس حكومته دوفيلبان من تهمة التآمر على وزير الداخلية ساركوزي وشخصيات أخرى في قضايا تتعلق بحيازة حسابات مصرفية في بنك البنوك «كليرستريم» بإمارة لوكسمبورغ بطريقة غير شرعية عن طريق تعاطي رشاوى وعمولات.

في المقابل، أكد الجنرال الذي كان يتحدث لصحيفة (لوجنرال دي ديمونش) أنه لن يمثل أمام القضاء ولن يلبي دعوة القاضيين المكلفين بالتحقيق في القضية، بينما كانت الأنظار متجهة صوب قصر العدالة وما سيقوله هذا الأخير للقاضيين (جان ماري دهوي) و(هنري بون) باعتبار أن شهادته ستكون حاسمة بكل المقاييس لانها كانت ستقيم الفيصل في مسألة طالت أكثر مما يجب، كما أنه كانت ستقطع مسلسل التأويلات التي ملأت الساحة الاعلامية عن طريق تسريبات يشتم منها رائحة الدسائس السياسية.

واستنادا الى خلاصات أجهزة المخابرات المركزية (دي أس تي) المعروفة باسم مديرية مراقبة الإقليم، فإن دومينيك دوفيلبان رئيس الحكومة الحالي منذ أن استلم حقيبة الداخلية في صيف 2004، طلب من مصالح التجسس المضادة تعميق التحقيق في القائمة الوهمية لكليرستريم، وكان الجنرال روندو وقتها قد قطع الشك باليقين مؤكدا لدوفيلبان أن قائمة كليرستريم مؤامرة وعارية عن الصحة تماما.

وفي السياق ذاته، دافع الجنرال روندو عن رئيس الجمهورية شيراك ورئيس حكومته دوفيلبان، حيث أوضح أن هذين الاخيرين لا علاقة لهم بالقضية وبأنهما لم يطلبا قط من خبراء المخابرات التحري في مسألة حسابات مصرفية تملكها شخصيات سياسية، مشددا في ذات المقام على انتمائه الديغولي (نسبة الى الجنرال شارل ديغول) معبرا عن احترامه